بيان الحكومة اليمنية في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن الدولي حول الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)..

مجلس القيادة والحكومة أكدا دوماً تمسكهما بخيار السلام المبني على قرار مجلس الأمن 2216

تعافي اليمن مصلحة إقليمية ودولية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة والعالم

السبيل الوحيد للسلام في اليمن يتمثل في دعم الحكومة وتعزيز ممارسة سلطاتها

نيويورك / سبأ:

أكدت الحكومة اليمنية أن تعافي اليمن ليس مجرد قضية وطنية فحسب بل مصلحة إقليمية ودولية للحفاظ على امن واستقرار المنطقة والعالم، وحماية الممرات البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، مشيرة إلى أنه لا ينبغي التسويف في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالأزمة في اليمن وعلى وجه الخصوص القرار 2216.

وأوضح بيان الحكومة في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن الدولي حول الحالة في الشرق الأوسط (اليمن) الذي القاه مندوب بلادنا الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير عبدالله علي السعدي، إن الجهود الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل لإنهاء هذا الصراع ومعالجة الأزمة اليمنية لن يكتب لها النجاح ولن تتوقف المليشيات الحوثية الإرهابية عن ممارسة أساليب ابتزاز المجتمع الاقليمي والدولي دون ممارسة الضغوط على هذه الميليشيات للانخراط بإيجابية وجدية وحسن نية مع هذه الجهود وتغليب مصالح الشعب اليمني على مصالحها ومصالح داعميها وتجفيف مصادر تمويلها وتسليحها.

وجدد البيان التأكيد على أن السبيل الوحيد والأكثر ضمانا للوصول إلى السلام في اليمن يتمثل في دعم الحكومة اليمنية وتعزيز قدراتها الاقتصادية والأمنية وممارسة سلطاتها على كامل التراب اليمني، لافتاً إلى أنه من الواجب على المجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته واتخاذ مواقف واجراءات فعالة وحاسمة لدفع المليشيات الحوثية للجنوح إلى السلام وانهاء هذه الحرب التي اودت بحياة ما يقارب من نصف مليون يمني وشردت مئات الآلاف من اليمنيين عبر الأقطار والقارات وقذفت بأكثر من 20 مليون من اليمنيين إلى دائرة الفقر والجوع وانعدام الامن الغذائي، ودفعت بأكثر من اربعة ملايين يمني إلى مخيمات النزوح الداخلي في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة ودمرت سبل العيش الكريم لليمنيين.

وأشار إلى أن مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية قد أكدا في أكثر من مناسبة على حرصهما وتمسكهما بخيار السلام الشامل والعادل المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها وفي مقدمتها قرار مجلس الامن 2216 , والانفتاح على كافة الجهود الاقليمية والدولية الهادفة إلى معالجة الأزمة اليمنية وتخفيف معاناة اليمنيين وتحقيق تطلعاتهم في الامن والاستقرار والتنمية، وتقديم كل الدعم لمساعي وجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، هانس غروندبرغ.

وأضاف أن الحكومة التزمت ببنود هدنة أبريل 2022، حرصا منها على الحفاظ على مصالح الشعب اليمني ومقدراته ومعالجة الوضع الاقتصادي والإنساني وخلق بيئة مواتية للمضي قدما في مسار العملية السياسية، رغم التصعيد العسكري للمليشيات الحوثية في عدد من المحافظات وآخر ذلك التصعيد والتحشيد العسكري في مأرب والجوف وخروقاتها لكل الالتزامات، ومخططاتها في العودة إلى مربع الحرب الشاملة وإغراق اليمن في ازمة إنسانية اوسع نطاقا.

وأشار إلى أن تأكيد مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية ان السلام كان وسيظل خيارا استراتيجيا لا لبس فيه ولا يمكن اغلاق نافذة السلام في حال وجود شريك حقيقي وجاد ومسؤول، والادراك الواعي لمشاركة جميع اليمنيين في بناء مستقبلهم، لافتاً إلى أنه لا يمكن القبول بأي جماعة مسلحة تنازع الدولة سلطاتها الحصرية وتدّعي الاصطفاء الإلهي في حكم اليمنيين.

وتطرق البيان إلى ممارسات ميليشيا الحوثي الإرهابية تجاه الموظفين والعاملين في العمل الإنساني، وقال "ان استمرار الميليشيات الحوثية الإرهابية في ممارساتها وسياساتها الاجرامية تجاه موظفي المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في مناطق سيطرتها ومنظمات المجتمع المدني، يعكس السلوك الاجرامي المنهج لهذه الميليشيات وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان وكل الأعراف والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية"، مشيراً إلى استمرار الميليشيات الحوثية في وضع القيود والعراقيل امام مجتمع العمل الإنساني والإغاثي .

أضاف أنه سبق للميليشيات الحوثية شن حملة من الاختطافات مطلع شهر يونيو من العام الماضي طالت العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني، وأقدمت مؤخرا، في الشهر الماضي، على اختطاف 8 آخرين من موظفي الأمم المتحدة في تحدّ سافر لقواعد العمل الإنساني وإرادة المجتمع الدولي، وامتدادا لجرائمها وانتهاكاتها المستمرة بحق اليمنيين.

واعتبر البيان مقتل المواطن اليمني أحمد باعلوي، موظف برنامج الأغذية العالمي في اليمن، الذي قضى نحبه في سجون ميليشيات الحوثي الإرهابية، بعد اختطافه واخفاءه قسراً رفقة 7 آخرين من موظفي الأمم المتحدة منذ 23 يناير 2025، يمثل جرس انذار لخطورة أوضاع المختطفين والمحتجزين في سجون هذه الميليشيات.. لافتاً إلى أنه من غير المستبعد ان يواجهوا ذات المصير لا سيما في ظل استمرار التهاون في ردع ممارسات الميليشيات الحوثية الإرهابية وهو ما سبق ان حذرت منه الحكومة اليمنية مراراً وتكراراً.

وجدد البيان على أهمية التحرك العاجل من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لإنقاذ وحماية حياة العاملين في المجال الإنساني واتخاذ إجراءات صارمة لوقف الانتهاكات الحوثية، والإفراج الفوري دون قيد او شرط عن المختطفين والمحتجزين. وأكد على دعوة الأمين العام لإجراء تحقيق فوري وشفاف وشامل في هذه الواقعة، ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما جدد البيان طلب الحكومة ودعوتها إلى نقل المقرات الرئيسية للمنظمات الدولية ووكالات الامم المتحدة العاملة في اليمن إلى العاصمة المؤقتة عدن، لضمان توفير البيئة الآمنة والمستقرة للعاملين في المجال الإنساني، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أو تمييز إلى كل فئات المجتمع.

وتحدث البيان عن تداعيات الأزمة الإنسانية والاقتصادية الهائلة وغير المسبوقة التي يعانيها الشعب اليمني والتي استمرت طويلاً بسبب حرب الميليشيات الحوثية الإرهابية، المدعومة من النظام الإيراني، ضد الشعب اليمني التوّاق الى السلام، والنهج المدمّر للميليشيات الحوثية ورفضها لكل الجهود والمساعي لتحقيق السلام وإصرارها وتعنتها على اطالة أمد هذا الصراع واستمرارها في دوامة العنف وخلق الفوضى، متجاهلة حجم المعاناة الإنسانية لليمنيين، وتدميرها لقيم ومبادئ التعايش والحوار والثقافة المدنية والسياسة.

وقال "إن هذ الصراع قد ترك آثارا اقتصادية وانسانية مدمرة في اليمن وخلف واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وعلى الرغم من كل هذه التحديات الهائلة تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة لاستعادة مؤسسات الدولة وتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية للوفاء بالتزاماتها للتخفيف من معاناة المواطنين اليومية والحد من تداعيات الهجمات الحوثية الإرهابية على المنشآت النفطية وموانئ تصدير النفط ومنع تصدير النفط على الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن".

وأضاف "تعي الحكومة اليمنية أن إنهاء المعاناة الإنسانية في اليمن والعودة الكاملة لمسار التنمية لن يتحقق إلا بإنهاء الأزمة التي تعيشها اليمن اليوم جراء انقلاب الميليشيات الحوثية، ولا يمكن الانتظار حتى إحلال السلام لتدوير عجلة التنمية في اليمن، وفي هذا السياق، استعرضت الحكومة اليمنية في الاجتماع الوزاري رفيع المستوى الذي عقد في مقر الامم المتحدة في شهر يناير من هذا العام بتنظيم مشترك بين الحكومة والمملكة المتحد خطتها ومصفوفتها التنفيذية للتعافي الاقتصادي وعرضت الأولويات الرئيسة التي تعتبر الأهم في هذه المرحلة لتعزيز دور المؤسسات وقدرات الحكومة لتقديم مستوى افضل من الخدمات الأساسية والتعاطي مع المتغيرات في سعر العملة الوطنية والسلع الأساسية ووسائل الحماية للفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا وتحسين وصول الدولة إلى مواردها السيادية، ووضع الحكومة اليمنية على خارطة الشراكة مع المجتمع الدولي وحرصها على خلق آلية لتعزيز هذه الشراكة.

ودعت الحكومة اليمنية المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الاقتصادي والمالي والسياسي لتحقيق رؤيتها للتعافي والاستقرار الاقتصادي للوفاء بالتزاماتها الحتمية، والذي يمثل عاملاً اساسياً لنجاح هذه الجهود في مواجهة التحديات الراهنة.

وفي هذا السياق، ثمن البيان عاليا الدعم الاخوي المقدم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية للشعب اليمني وحكومته في مختلف المجالات، وكل الاشقاء والأصدقاء للتخفيف من المعاناة الإنسانية لليمنيين.

وأكد أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف المليشيات الحوثية كمنظمة ارهابية اجنبية، والذي رحبت به الحكومة اليمنية، يعد بمثابة خطوة هامة في فهم وإدراك طبيعة التهديد والخطر الذي تمثله هذه الجماعة المدعومة من النظام الإيراني على الامن والسلم الاقليمي والدولي وعلى الشعب اليمني ودورها في زعزعة الامن والاستقرار في اليمن والمنطقة.. داعياً المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات مماثلة لتعزيز الجهود الدولية للتصدي للإرهاب وتجفيف منابعه وردع السلوك المنفلت لهذه المليشيات الذي لا يعبر فقط عن تجاهل مصالح الشعب اليمني بل يتحدى كل متطلبات الامن والاستقرار في اليمن والمنطقة والعالم.

وحذر من أن التساهل مع من يرفض السلام سيقود إلى استمرار الاعمال الإرهابية وتقويض السلم والأمن الاقليمي والدولي وكل الجهود والمساعي الرامية إلى انهاء هذا الصراع، معرباً عن أمله في أن يكون هذا التصنيف عاملاً مهماً لتكثيف الجهود الدولية نحو إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وإنهاء المعاناة الإنسانية في اليمن.

وجدد البيان بهذا الصدد تأكيد الحكومة اليمنية على حرصها والتزامها بالعمل مع المجتمع الدولي وكل الشركاء في العمل الانساني والقطاع التجاري الوطني على تقديم كل التسهيلات والضمانات لتأمين تدفق المساعدات الإنسانية والمعونات ودون عوائق إلى مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك مناطق سيطرة المليشيات الحوثية.. مضيفاً أنه رغم كل التحديات والصعوبات يبقى الامل في قدرة شعبنا اليمني على تجاوز هذه الأزمة وتوحيد الجهود على المستوى الوطني لإنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة وفتح صفحة جديدة من الاستقرار والبناء والتنمية، وبناء مستقبل مشرق لكل اليمنيين قائم على العدالة والمساواة والكرامة واحترام حقوق الانسان.

لدى مشاركته في المؤتمر الـ(13) لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي بجدة ..

الإرياني: المؤتمر فرصة ذهبية لتعزيز الجهود لنهضة ثقافية شاملة تعزز هويتنا الإسلامية

اليمن يواجه أكبر حملة تدمير وطمس ممنهج لهويته الثقافية عبر التاريخ الحديث

الواقع المؤلم يحتم علينا مضاعفة الجهود لحماية التراث الثقافي من التلاعب والاستغلال

جدة /سبأ:

قال وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الإرياني "إن مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الايراني، حاولت منذ بداية الأحداث التي شهدها قطاع "غزة"، المتاجرة بالقضية الفلسطينية، مُدّعية أنها جزء رئيسي من المشهد الإقليمي في هذا الصراع، إلا أن الحقيقة هي أن الحوثيين لم يكن لهم أي تأثير حقيقي على مسار الأزمة، بل كانت تصريحاتهم وتحركاتهم مجرد محاولة رخيصة لركوب الموجة، وتوظيف الأحداث لأغراض سياسية".

واضاف معمر الإرياني في تصريح صحفي "رغم محاولات المليشيا الحوثية الظهور كقوة مؤثرة في سياق التوترات الإقليمية، إلا أن أنشطتهم الإرهابية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن لم يكن لها أي تأثير حقيقي على مسار الصراع، بل كانت تلك العمليات في الحقيقة، مجرد تنفيذ للأوامر الإيرانية، في محاولة للضغط على القوى الدولية لوقف العمليات العسكرية في سوريا ولبنان، ومنع توجيه ضربات للمنشآت النووية الإيرانية".

وأشار الإرياني إلى انه وفي الأيام القليلة الماضية، واستمرارا لسلوكها الانتهازي المكشوف، تحاول مليشيا الحوثي التسلل إلى المشهد من جديد عبر تصريحات عنترية وتهديدات جوفاء، وتصوير أنفسهم كطرف رئيسي قادر على تغيير الأحداث والتأثير في المواقف الإقليمية والدولية، رغم أنهم لا يمثلون أي رقم على الأرض..لافتاً الى أن الحوثيين متوهمين أنهم قادرون بأكاذيبهم ومسرحياتهم البائسة على تضليل الرأي العام، وتعبئة وحشد مزيد من المغرر بهم، والدفع بهم نحو جبهات القتال في مأرب وتعز وشبوة والضالع ولحج.

وأكد الإرياني أن الحقيقة التي يدركها القاصي والداني أن الحوثيين لا يملكون سوى أن يكونوا أداة رخيصة بيد الحرس الثوري الإيراني لتنفيذ الأجندات الإيرانية التي تضر بكل ما هو يمني وإقليمي، وتهدد المصالح الدولية، وانهم لم يجلبوا لأبناء اليمن سوى مزيد من المعاناة، وتدمير البنية التحتية، وإطالة أمد الحرب التي لا تزال تعصف بالبلاد منذ الانقلاب.

ولفت الإرياني الى أن الانقلاب المشؤوم، والحرب التي فجرتها مليشيا الحوثي، خلف أكبر أزمة اقتصادية وإنسانية في العالم، ووضع ملايين اليمنيين رهن الفاقة والجوع والخوف والمرض، كما أهانت حرائر اليمن بالدفع بهن إلى أرصفة الشوارع للبحث عما يسد رمقهن، وحاصرت أربعة ملايين من السكان، غالبيتهم من النساء والأطفال في محافظة تعز.

واختتم الوزير الإرياني تصريحه بالتأكيد على أن المليشيا الحوثية تحاول بكل استخفاف تبييض سجلها الإجرامي ووجهها القبيح بادعائها الانتصار لفلسطين، فيما ايديها الآثمة غارقة في دماء اليمنيين.

وعلى صعيد آخر، شارك وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الإرياني، في المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي، الذي تعقده منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) وتستضيفه المملكة العربية السعودية في مدينة جدة.

وانطلقت أعمال المؤتمر تحت شعار "أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، بحضور رئيس تتارستان رستم مينيخانوف، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين طه، ومدير عام منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" د. سالم المالك، ووزراء الثقافة في دول العالم الإسلامي ورؤساء المنظمات الإقليمية والدولية ووفود الدول الأعضاء في الإيسيسكو، وشهد تسليم رئاسة المؤتمر من الجانب القطري إلى الجانب السعودي وتشكيل مكتب المؤتمر واعتماد مشروع النظام الداخلي لمؤتمر وزراء الثقافة في العالم الإسلامي 2025م.

وفي كلمته اوضح الوزير الإرياني ان اليمن يواجه أكبر حملة تدمير وطمس ممنهج لهويته الثقافية عبر التاريخ الحديث، حيث تعرضت المساجد والمدارس والمعالم الأثرية للتدمير والتحويل إلى ثكنات عسكرية ومستودعات للأسلحة، كما تم نهب المتاحف والمخطوطات النادرة وبيعها في الأسواق السوداء للإثراء غير المشروع لقيادات مليشيا الحوثي الارهابية ناهيك عن استهداف المثقفين والأدباء والفنانين بالسجن والاعتقال والتصفية.

وأكد الإرياني إن هذا الواقع المؤلم يحتم علينا جميعا مضاعفة الجهود لحماية التراث الثقافي وصون هويتنا الإسلامية من التلاعب والاستغلال، عبر تعزيز التعاون بين دولنا، وإطلاق مبادرات مشتركة لدعم المبدعين، وإعادة بناء المؤسسات الثقافية، وحماية المواقع الأثرية، وتحفيز الإبداع الثقافي، وإيجاد فرص للشباب ليسهموا في بناء مستقبل أكثر إشراقا قائم على قيمنا الإسلامية.

وقال: "لقد كان اليمن، عبر التاريخ، منارة ثقافية أصيلة داخل النسيج الإسلامي، يسهم بثرائه الحضاري العريق في إثراء الثقافة العربية والإسلامية، ويتشارك مع أشقائه هذا الإرث المجيد من خلال التبادل العلمي والأدبي والفني"، مضيفا: "ورغم التحديات الجسيمة التي تمر بها بلادنا، إلا أنها ما زالت تحتفظ بهويتها الحضارية المتجذرة منذ آلاف السنين، منذ ممالك سبأ وحمير، مروراً بالحضارة الإسلامية التي ازدهرت في صنعاء وزبيد وشبام، وصولاً إلى فنوننا الشعبية وآدابنا التي تعكس روح اليمن الأصيل".

وأوضح الوزير الإرياني أن المؤتمر يمثل فرصة ذهبية لتبادل الرؤى وتعزيز الجهود المشتركة من أجل نهضة ثقافية شاملة تعزز هويتنا الإسلامية، وترسخ قيم التسامح والتنوع والانفتاح، وتواجه محاولات التشويه والطمس التي تستهدف تاريخنا وإرثنا المشترك، مشيراً إلى أن الثقافة ليست مجرد إرث الماضي نحمله في ذاكرتنا، بل هي جسر نعبر به نحو المستقبل، وحصن نواجه به التحديات الفكرية والمخططات الرامية إلى تزييف الحقائق.

وعبر الوزير عن الشكر لوزير الثقافة بدولة قطر الشقيقة الشيخ عبدالرحمن بن حمد آل ثاني، على جهوده القيمة خلال رئاسته للدورة السابقة، متمنياً من وزير الثقافة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة صاحب السمو الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان آل سعود، رئيس الدورة ال13 لمؤتمر وزراء الثقافة في العالم الإسلامي، كل التوفيق والنجاح في قيادة هذه الدورة لما فيه خير الأمة الإسلامية.

وثمن الوزير الدعم الاخوي النبيل والصادق الذي يقدمه الأشقاء في المملكة العربية السعودية ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان لليمن في كافة المجالات، منوها بدعم صاحب السمو الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة السعودي لاستضافة حفل السمفونيات التراثية اليمنية التي اقيمت في الرياض وعلى جهوده الأخوية الأصيلة لحماية التراث الثقافي اليمني، وصون هويته عبر العديد من المشاريع التي دعمتها المملكة في هذا الجانب، وهو ما يعكس عمق الروابط الأخوية التي تجمع الشعبين الشقيقين، والتي لم تكن يوما مجرد كلمات، بل مواقف راسخة تجسد الأخوة الصادقة والتضامن الحقيقي.

وفي كلمته الافتتاحية أكد وزير الثقافة السعودي الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان اعتزاز المملكة برئاسة الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر وزراء الثقافة في العالم الإسلامي الذي يهدف إلى تعزيز العمل الثقافي المشترك، والتعاون في تمكين الثقافة باعتبارها إحدى الركائز الداعمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منوها بأهمية الثقافة كركيزة أساسية في بناء المجتمعات، وتعزيز الهوية الوطنية، ومحرك للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وناقش المؤتمر مشروع إعلان جدة حول "أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية" الذي قدّمته المملكة، وتطرق إلى الحقوق الثقافية والحق في الوصول إلى الثقافة، وكذا حماية الآثار، ومواجهة التغيرات المناخية ودور الثقافة، واكد المشاركون دعمهم التام لترشيح المملكة العربية السعودية لاستضافة مؤتمر "مونداياكولت" 2029 م .

وتناولت الجلسة الاولى للمؤتمر التقارير التنفيذية، وهي تقرير الإيسيسكو حول إنجازاتها في المجال الثقافي، وتقرير لجنة التراث في العالم الإسلامي، وتقرير الاجتماع الـ(19) للمجلس الاستشاري للتنمية الثقافية.

وتطرقت الجلسة الثانية إلى الوثائق التوجيهية، التي تضمنت مبادرة الإيسيسكو للحقوق الثقافية والحق في الثقافة بدول العالم الإسلامي، ووثيقة تحليلية حول قائمة مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى الوثائق المقدمة من قبل المملكة التي شملت وثيقة رقمنة المعاجم الثنائية اللغة في دول العالم الإسلامي، والمعجم التاريخي المصوّر لفن الخط العربي، ووثيقة تعزيز استرداد الممتلكات الثقافية في العالم الإسلامي.

من جانب آخر التقى وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني، وزير الثقافة بالمملكة العربية السعودية سمو الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان آل سعود، على هامش المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي، الذي استضافته المملكة ونظمته وزارة الثقافة السعودية.

وفي مستهل اللقاء، هنّأ الوزير الإرياني، سمو الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان على النجاح الكبير للمؤتمر وحسن التنظيم والإعداد، مشيدًا بالجهود الحثيثة التي تبذلها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في دعم الثقافة والفنون، وإبراز الهوية العربية والإسلامية في مختلف المحافل الدولية.

وأعرب الارياني عن شكره وامتنانه العميق للمملكة العربية السعودية، قيادةً وحكومة وشعبًا، على مواقفها الأخوية الصادقة والدعم السخي المستمر لليمن في مختلف المجالات، ومن بينها القطاع الثقافي، والذي تجلى في احتضان الرياض لحفل السيمفونيات التراثية اليمنية في نوفمبر الماضي، مؤكدًا أن هذا الحدث يعكس اهتمام المملكة بالحفاظ على الإرث الثقافي المشترك وتعزيز الروابط التاريخية بين البلدين الشقيقين.

من جانبه رحب سمو الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان آل سعود، بالوزير الإرياني، مؤكدًا حرص المملكة على دعم اليمن في جميع المجالات، ولا سيما في المجال الثقافي، الذي يعد أحد أهم جسور التواصل بين الشعوب.

كما شدد سموه، على متانة العلاقات الثقافية بين البلدين الشقيقين، التي تستند إلى أواصر القربى والجوار والتاريخ المشترك، مشيرًا إلى استعداد المملكة لدعم إقامة حفل السيمفونيات التراثية اليمنية في مدينة جدة، إضافة إلى توسيع آفاق التعاون الثقافي بما يخدم المصالح المشتركة.